ابن جِنّي وعبد القاهر الجُرجانيّ في ميزان الدرس الدلالي الحديث

Ibn Jinnee and Abdul-Qaher Jurjani in the balance of the Modern Semantic Lesson

د. عثمان سالم بخيت قواقزه

ملخص

يسعى البحث للوقوف على جهد عالمين جليلين من علماء اللغة في ميدان الدلالة؛ فجاء في مقدّمة، وأربعة مباحث، وخاتمة؛ لرصد نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما، وبيان الإضافات المعرفية لكلّ منهما في الدِّراسات الدلاليَّة بشكل عام ووضعها محلها في الدَّرس الدلالي اللُّغوي الحديث، وعقد موازنة بينهما يقف فيها على المنهجية الَّتي اتّبعها كلّ منهما في دراسته الدّلالة. واقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي لتتبّع مواطن الدّلالة في كتابي الخصائص ودلائل الإعجاز واستقرائهما وتحليلهما. ووظف البحث المنهج التحليليّ لمعالجة الأمثلة التطبيقيّة في كتابي الخصائص ودلائل الإعجاز؛ للموازنة بين منهجيّة ابن جِنّي وعبد القاهر الجُرجانيّ في دراستهما لأضرب الدّلالة المختلفة ومفرداتها، وبيان نقاط الاتّفاق والاختلاف بينهما.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، ابن جني، عبد القاهر الجرجاني.

Abstract

The research seeks to identify the effort of two great scholars of linguists in the field of semantics; It stands on the methodology which was followed by each in the study of significance. The nature of the research necessitated the use of the descriptive method for tracking, extrapolating and analyzing the indications in the characteristics and signs of miracles. The research used the analytical method to address the applied examples in the book of characteristics and signs of miracles, and used the comparative approach to compare the methodology of Ibn Jenni and

Abdul-Qaher Al-Jorjani in their study to give the different semantics and vocabulary, and indicate the points of agreement and disagreement between them.

Keywords: Ibn Jenni, Abdul-Qaher Al-Jorjani semantics,

المقدمة

يُعدُّ موضوع علم الدّلالة من أهمّ المباحث اللُّغوية الَّتي تصدّى لدراستها علماء اللُّغة قديما وحديثا؛ ذلك أنّه ذو علاقة وثيقة بالعلوم اللُّغوية الأخرى كعلم الأصوات، وعلم الصَّرف، وعلم النَّحو، والبلاغة. وألّف علماء اللُّغة العديد من المؤلَّفات والكتب في موضوع الدّلالة بدءًا من المعاجم ومرورا ببعض الكتب الَّتي تتحدَّث عن بعض قضايا الدّلالة وانتهاء بالكتب المختصَّة بالدّلالة إلى أنْ تشكّلَ علم مستقلّ من علوم اللُّغة أطلق عليه علم الدّلالة (Semantics).

وتصدّى لدراسة الدّلالة مجموعة من علماء اللُّغة القدماء والمحدثين. أمّا القدماء فقد درسوه ضمن معالجتهم لعلوم اللُّغة في مُؤلَّفاتهم وكتبهم المختلفة، واشتهر من هؤلاء العلماء ابن جِنّي وعبد القاهر الجُرجانيّ. وأمّا المحدثون فقد تناولوا الدّلالة ودرسوها بصورة مباشرة وأفردوا لها كتبا خاصّة بها بعد أنْ أصبحتْ علمًا من علوم اللُّغة، وكانت أفضلية السَّبق في التأليف في هذا الضّرب من علوم اللُّغة لعلماء اللُّغة الغربيين، وتبعهم في ذلك علماء اللُّغة المحدثين من العرب، أمثال: إبراهيم أنيس، وأحمد مختار عمر، وعبد الكريم مجاهد؛ فألّفوا كتبًا مُختصَّة في علم الدّلالة.

وجاء البحث ليسلط الضوء على جهد عالمين جليلين من علماء اللغة الأفذاذ هما ابن جِنّي في كتابه الخصائص وعبد القاهر الجُرجانيّ في كتابه دلائل الإعجاز في ما يخص قضايا علم الدلالة؛ فكلٌّ واحد منهما يمثّل حلقة وصل مهمّة في تاريخ الدِّراسات اللُّغوية العربيَّة؛ فبينما شاع النَّحو التقليديّ ظهر ابن جِنّي في القرن الرابع ليمثّل مرحلة جديدة في تاريخ اللُّغة تتجاوز الظَّواهر العامَّة من اللُّغة وتكشف عن أسرارها. في حين مثّل عبد القاهر – هو الآخر- مرحلة مهمّة في تاريخ الدِّراسات اللُّغوية عندما قال بنظريَّة النَّظم الَّتي ربطتْ علم النَّحو بالمعنى.

وتصدّى البحث لدراسة الدّلالة عند هذين العالمين دون غيرهما؛ نظرا لاختلاف اهتمامات كلّ منهما عن الآخر فيما يخصّ موضوعات اللُّغة، إذْ غلب على الأوَّل الغوص في دقائق اللُّغة وسبر خصائصها وكشف أسرارها دون التَّعرُّض للأمور الظّاهرة منها الَّتي أشبعت في محلّها من كتب اللُّغة الأخرى. وأمّا الثّاني فغلب عليه الاهتمام ببعض المباحث البلاغيَّة والنَّحويَّة وربطها بفكرة النَّظم الَّتي يقول بها.

وأمّا الجديد في هذا البحث فهو عقد موازنة بين هذين العالمين في كتابيهما الخصائص ودلائل الإعجاز؛ للوقوف على أبرز القواعد والأسس الَّتي يرتكز عليها كلّ منهما، بالإضافة إلى وضع جهدهما موضعه الَّذي يليق به في الدِّراسات اللّسانية الحديثة، والخروج ببعض النَّتائج الجديدة المتعلِّقة بالدّلالة بشكل عام، وبالدّلالة عند ابن جِنّي وعبد القاهر بشكل خاص. وتبعا لذلك تم تقسيم البحث ثلاثة مباحث رئيسة، سيأتي بيانها.

التمهيد

يعدّ كتاب الخصائص لابن جِنّي من أبرز الكتب اللغوية التي ألفها، وهذا الكتاب لم يكن كتابا خالصا في النَّحو أو في الصَّرف أو في المعجَميَّة؛ فقد عولجت مثل هذه الموضوعات في محلها في كتب اللُّغة المختلفة، ودرس ما خفي من أمور اللُّغة الَّتي لا يمكن أنْ تظهر للقارئ إلا إذا تأملها ودقق النظر فيها، وعبر ابن جِنّي عن ذلك بقوله: "ولكون هذا الكتاب ذاهباً في وجهات النظر، إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنَّصب، والجر، والجزم؛ لأنَّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه. وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"1.

وهذه بحد ذاتها منهجية تختلف عن منهجية علماء النَّحو والصَّرف والمعاجم والبلاغة في تناولهم للمادة اللُّغوية. إلا أنَّ ابن جِنّي وظّف جميع معطيات اللُّغة من نحويّة وصرفية ومعجمية وصوتيّة لخدمة غرضه؛ لأنَّه لا يمكن أنْ يصل إلى غرضه بعيدا عن هذه العلوم اللُّغوية الَّتي تعد جوهر اللُّغة وأساسها؛ إذ

كان يسعى إلى إبراز دقائق المعاني وإقرار أصولها؛ ليصب مثل هذه المعطيات بصورة مباشرة في قالب نظريَّة الدّلالة.

كذلك الحال في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجُرجانيّ فهو الآخر لم يكن كتابا خالصا في النَّحو والصَّرف أو المعجم أو البلاغة، بل كان مزيجا من هذه العلوم لا سيَّما ما يتعلّق منها بالمادّة النَّحويَّة والبلاغيَّة والسّياقيَّة؛ ليظهر لدينا مادة لغوية جديدة تمثّلت في نظريَّة النَّظم. وهذه المنهجية الَّتي اتّبعها عبد القاهر تصبُّ في قالب نظريَّة الدّلالة إذ الهدف من ورائها هو: "التّوق إلى أنْ تقرّ الأمور قرارها، وتوضع الأشياء مواضعها، والنزاع إلى بيان ما يشكل، وحل ما ينعقد، والكشف عمّا يخفى، وتلخيص الصِّفة حتى يزداد السّامع ثقة بالحجة، واستظهارًا على الشبهة، واستبانة للدليل، وتبيُّنا للسبيل"2.

من هنا فابن جِنّي وعبد القاهر كانا متفقين إلى حد ما في أنَّ كتابيهما لم يكونا في العلوم اللُّغوية المعروفة لدى اللُّغويين، بل إنَّ كلا منهما وظّف معطيات هذه العلوم للوصول إلى غرضه. فضلا عن أنَّهما لم يفصلا بين المستويات اللُّغوية المختلفة، بل إنَّهما جمعا بينها على نحو يصعب معه الفصل بين هذه المستويات، ولا عجب في ذلك فالعلوم اللُّغوية تتشابك فيما بينها وينهل بعضها من الآخر ضمن نظم معين؛ لتؤدي المعنى على أكمل صوره وأدقها.

المبحث الأول

قضيَّة الدَّالّ والمدلول عند ابن جني وعبد القاهر الجرجاني

عرض كلّ من ابن جِنّي في كتابه الخصائص وعبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز لقضيَّة الدَّالّ والمدلول في أكثر من موضع من كتابيهما. وقد تباينت نظرتهم تجاه هذه القضيَّة؛ فابن جِنّي في حديثه عن أصل اللّغات أشار إلى أنّ الأصل في أي لغة المواضعة؛ أي أنّ العلاقة بين الدَّالّ والمدلول اعتباطية؛ "فكأنّهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه، وقالوا: إنسان، إنسان، إنسان، فأي وقت سُمع هذا اللَّفظ عُلم أنّ المراد به هذا الضّرب من المخلوق، وإنْ أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فقالوا: يد،

عين، رأس، قدم، أو نحو ذلك، فمتى سُمعت اللَّفظة من هذا عُرف معنيّها، وهلّم جرا فيما سوى هذا من الأسماء، والأفعال، والحروف"3. والمتأمِّل حديث ابن جِنّي السَّابق يجد أنّه طرق موضوع الدَّالّ والمدلول بصورة مباشرة، وكان له فضل السبق في الحديث عن مثل هذا الموضوع الَّذي شغلت به جل النَّظريّات الحديثة.

وتحدث ابن جني عن طبيعة العلاقة بين الدَّالّ والمدلول أو اللَّفظ ومعناه، فنفى وجود علاقة بين اللَّفظ ومدلوله بقوله: "ولو أنّ واضع اللُّغة أخذ ما ترك لأغنى عن صاحبه، ألا ترى أنّهم لو استعملوا (لجع) مكان(نجع) لقام مقامه وأغنى معناه"4. وهو بذلك لا يجعل أدنى علاقة بين اللَّفظ ومعناه، فلو أنّنا غايرنا في الألفاظ ووضعنا لفظا ما مكان آخر لذلك المعنى الَّذي في الذهن لما تغيّر منه شيئاً؛ لأنّ العلاقة بين اللَّفظ ومدلوله اعتباطية.

وابن جِنّي بنظرته هذه يتفق مع ما جاء به دي سوسير في قضيَّة العلاقة بين اللَّفظ ومدلوله، "فأهمّ ما جاء به سوسير وميّزه عن بقيّة المدارس اللُّغوية ووجهه اتجاهات البحث في الميدان اللُّغوي توجيها جديدا يتمثّل في الفهم الجديد لطبيعة العلامة اللُّغوية أو ما أطلق عليه سوسير نفسه الطبيعة الاعتباطية للعلامة اللُّغوية"5.

وعلى الرغم من اتّفاق ابن جِنّي مع ما جاء به سوسير إلا أنّه في الوقت ذاته لا ينفي وجود علاقة بين الدَّالّ ومدلوله أو اللَّفظ ومعناه مطلقا كما هو الحال عند سوسير؛ إذ يقول: "ثمّ لا أدفع أنْ يكون لهم أغراض أي معانٍ أرادوها من اختيار هذه الألفاظ لتلك المعاني6". ويعلّل ذلك بقوله: "فإنّ كثيرا من هذه اللُّغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال الَّتي عبر بها عنها، ألا تراهم قالوا: قضم في اليابس، وخضم في الرطب؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء؛ فجعلوا الصَّوت الأقوى للفعل الأقوى، والصَّوت الأضعف للفعل الأضعف"7. أي القول بأنّ العلاقة بين الدَّالّ والمدلول طبيعية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ سوسير تشدد في قضيَّة القول باعتباطية اللُّغة فقد قطع أية صلة للعلامة بالعالم الخارجي، فالإشارة اللُّغوية تربط بين الفكرة والصُّورة الذهنيَّة، وليس بين الشيء والتسمية، فالدَّالّ

والمدلول كوجهي الورقة، ولا يمكن استغناء الدَّالّ عن المدلول أو وجود أحدهما بشكل مستقل8. أما ابن جِنّي فقد جمع بين رأيين مختلفين في قضيَّة الدَّالّ والمدلول هما القول بوجود علاقة طبيعية بين الدَّالّ والمدلول، ونفي أنْ يكون ثمّة علاقة بين الدَّالّ والمدلول. ومثل هذه المنهجية لا تعد تناقضا؛ ذلك أنّ طبيعة اللّغات بشكل عام وسعتها تتطلب من المرء أنْ لا يقطع فيها برأي معين، وأنْ لا يتعامل معها تعامل المناهج العلميّة الصارمة، بل لا بدّ من أنْ تكون طبيعة التعامل مع الظواهر اللُّغوية مرنة. وسوسير يستحسن رأي وتني الَّذي يقول: "باستطاعة الإنسان أنْ يستخدم الإشارات والرموز المرئية عوضا عن الرموز الصَّوتيَّة"9؛ ليميل بذلك إلى العلميّة الصارمة.

وممن تصدى لسوسير وهاجمه في نظرته للدال والمدلول أوجدن وريتشارد في كتابهما (معنى المعنى) ليتوافقا إلى حد كبير مع ما جاء به ابن جِنّي إذ يقولان: إنّ نظريَّة العلامات عندما أغفلت تماما الأشياء الَّتي تحلّ العلامات محلها قطعت أواصرها بمناهج الإثبات العلمي ونحن في حاجة إلى نظريَّة تربط بين الكلمات والأشياء الَّتي ترمز إليها هذه الكلمات من خلال وساطة الأفكار، وتحليل يتناول العلاقة بين الأفكار والأشياء10. والسبب في معارضة هذين العالمين تشدد سوسير الزائد في هذه القضيَّة لدرجة أنّه – مع علمه بأنّ بعض ظواهر اللُّغة ليست اعتباطية – يقول: قد تستخدم الكلمات الَّتي توحي بمعناها دليلا على أنّ اختيار الدَّالّ ليس اعتباطا، ولكن الكلمات الَّتي توحي بمعناها ليست عناصر حيوية عضوية في النظام اللُّغوي، ثمّ إنّ عددها أقل بكثير مما يعتقد؛ كألفاظ التعجّب الَّتي توحي أصواتها بمعانيها؛ وبناء على ذلك فاللُّغة من هذه الناحية ليست اعتباطية تماما، بل تخضع إلى حد ما للمنطق11.

فسوسير هنا يقرّر أنّ ثمّة ألفاظا في اللُّغة لا تنطبق عليها شروط الاعتباطية، إلا أنّه لا يرتضي القول أنّ ثمّة علاقة طبيعية بين اللَّفظ ومدلوله أو العلامة وما تشير إليه بل يجعل مثل هذه الأمور خاضعة للمنطق ويعطيها صفة الكائن العضوي. وهذا الأمر جعل بنفست يعترض عليه بقوله: "وختاما فلا بدّ من تجاوز المفهوم السوسيري للعلامة كوحدة فريدة، تترتّب عليها بنية اللُّغة وأداؤها لوظيفتها معا"12.

ولو أردنا المقارنة بين نظرة ابن جِنّي وسوسير للدَّالّ والمدلول – سنجد أنّ نظرة ابن جِنّي للغة شمولية أكثر من سوسير الَّذي نظر إليها من جانب واحد؛ فابن جِنّي يقول باعتباطية اللُّغة وأنّ هذا القول هو القول الشائع والمجمع عليه، إلا أنّه في الوقت ذاته لا ينكر أنْ تتشكّل علاقات طبيعية بين اللَّفظ ومدلوله تتمثّل بمناسبة المنطوق للمسموع، وهذا ما يقره سوسير نفسه عندما تحدَّث عن فعل التعجّب ومناسبته لمعناه؛ "فالإشارة ليست اعتباطية، وأنّ ثمّة ضرورة تربط بين الدَّالّ والمدلول، فلا بدّ أنْ تثير سلسلة الأصوات للكلمة ما في الذهن تصوّرا، وإلا انتفت الدّلالة نفسها"13.

وفي الوقت ذاته يتقاطع ابن جِنّي مع ما جاء به أوجدن وريتشارد عندما ربطا بين العلامة والواقع الخارجي، فالأشياء المعلومة يقابلها الواقع الخارجي عندهما. وقد انتقد كلّ منهما سوسير. ونقل أولمان نقدهما الَّذي جاء في كتابهما "معنى المعنى"؛ إذ يقولان: "إنّ نظريَّة العلامات التي أغفلت تماما الأشياء الَّتي تحلّ العلامات محلها، قطعت أواصرها بمناهج الإثبات العلمي وإنّنا في حاجة إلى نظريَّة تربط بين الكلمات والأشياء الَّتي ترمز لها هذه الكلمات من خلال وساطة الأفكار، فأي علاقة رمزيَّة لا بدّ لها من ثلاثة عوامل: الرمز نفسه وهو عبارة عن مجموعة من الأصوات المرتبة ترتيبا معينا ككلمة (منضدة)، وهذا المحتوى العقلي قد يكون صورة بصرية أو صورة مهزوزة أو حتى مجرّد عملية من عمليات الربط الذهني، وهناك أخيرا الشيء نفسه الَّذي ارتبط ذهنيا بشيء آخر هو المرتبط الذهني"14.

وهذا الأمر كان ابن جِنّي قد تجاوزه عندما بسط الحديث مفصلا عن الاسم والمسمى إذ رأى أنّ العلامة اللُّغوية (الاسم) يدلّ على الشيء المسمى ويوحي بالمعنى15. في الوقت الَّذي أهمل فيه سوسير المشار إليه أو المرجع أو المسمى إهمالا تاما؛ فقد قطع العلاقة بينه وبين العلامة اللُّغوية الَّتي تدلّ عليه؛ فلا يوجد – في رأيه – بينها وبينه أية صلة طبيعية؛ فالإشارة تربط بين الفكرة والصُّورة الصَّوتيَّة من الناحية الفيزياوية للصّوت بل الصُّورة السايكولوجية للصّوت، أي الانطباع أو الأثر الَّذي تتركه الحواس16.

وأمّا بالنسبة للمفاضلة بين اللَّفظ والمعنى، فقد تحدَّث ابن جِنّي في غير موضع من الكتاب عن هذه القضيَّة؛ وبدا متخبطا في نظرته للفظ والمعنى؛ إذ يرى أنّ المعنى مستقل بذاته ولا علاقة للألفاظ بجودته

ورداءته، فإنْ كان شريفا فلأنّه في الأصل كذلك، وإنْ كان رديئا فلأنّه في الأصل كذلك. وهذه النظرة عند ابن جِنّي توحي بأنّه يفصل بين اللَّفظ والمعنى إذ لا يجعل للألفاظ قيمة ألبتة، بل يجعلها خدماً للمعاني ولا تقدّم ولا تؤخر شيئا من جودته أو رداءته، ونجده في موضع آخر يجعل قيمة للفظ عندما بيَّن أنّ العرب إنّما تنمق ألفاظها وتزخرفها لتدلّ على المعاني وتعبر عنها على نحو دقيق.

أمّا عبد القاهر فكان موقفه من قضيَّة الدَّالّ والمدلول أكثر وضوحا من ابن جِنّي؛ إذ يرى أنّ العلاقة بين الدَّالّ ومدلوله اعتباطية، ويفهم ذلك من كلامه؛ إذ يقول: "لما كانت الألفاظ أوعية للمعاني، فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواضعها، فإذا وجب لمعنى أنْ يكون أولا في النفس، وجب للفظ أنْ يكون مثله أولا في النطق"17. وذكر عبد القاهر "أنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أنْ تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدَّالّة عليها في النطق"18.

ويمثّل عبد القاهر بنظرته هذه للدال والمدلول النظرة العلميّة الَّتي يقول بها المحدثون لا سيَّما ما جاء به سوسير وأتباعه، يقول سوسير: "الصُّورة الصَّوتيَّة هي حسية لها علاقة بالحواس وإذا حدث أنْ وصفتها بأنّها مادية فإنّما أعني بذلك طبيعتها الحسية وبالمقابلة بالعنصر الآخر بالارتباط، وهو الفكرة الَّتي هي أكثر تجريدا من الصُّورة الصَّوتيَّة على العموم"19.

وقد فاضل الجرجاني بين اللَّفظ والمعنى؛ إذ قسم الكلام ثلاثة أقسام على النَّحو الآتي20:

أ. من الكلام ما يوصف بالفضل لمعناه ولفظه لا لنظمه.

ب. ما كان حسنه للنّظم دون اللَّفظ.

ج. ما كان حسنه لنظمه ولفظه.

وقدّم شرحا مفصلا عن علاقة اللَّفظ بالمعنى في الفصول المتتابعة الَّتي عقدها في باب اللَّفظ والنَّظم ليعبّر في النهاية عن موقفه تجاه اللَّفظ والمعنى، بقوله: "واعلم أنّ مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضّة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة"20.

المبحث الثاني

الدلالات السطحية

خصّ علماء الدلالة أنواع الدلالة بمبحث مستقل ضمن مباحث علم الدلالة المتنوعة، وحصروها في أربعة أنواع رئيسة هي: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية. فلو تفحصنا الخطوات الَّتي تكاد تجمع عليها معظم الاتّجاهات والمناهج الدلاليَّة في محاولة الوصول إلى المعنى والدّلالة لوجدناها تفيد من مستويات علم اللُّغة: المستوى الفونولوجي (الصَّوتي)، والمستوى المورفولوجي (الصَّرفي)، والمستوى التّركيبي (النَّحوي)، والمستوى المعجمي22.

ويمكن حصر أنواع الدلالات في قسمين أساسيين هما الدلالات السطحية التي تحوي الدلالات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية. والدلالات العميقة التي تحوي الدلالات السياقية، والزمنية، والسببية، والمعنى البلاغي.

أما الأولى التي وسمت بالسطحية فتُستشَف الدلالة من ظاهرها دون الحاجة إلى التعمق فيها، فدلالة الصوت تؤخذ من صفته أو مخرجه أو اجتماعه بغيره من الأصوات، ومثلها الدلالة الصرفية التي تتحدد دلالتها تبعا لنوع الكلمة واشتقاقها، وقس عليها النحوية والمعجمية. أما الدلالات العميقة فليس لنا أن نتوصل لها دون النظر في ما وراءها، ونراعي الظروف والملابسات التي تحيط بها، وسيأتي بيان ذلك في المبحث الثالث.

أولا: الدّلالة الصَّوتيَّة

أولى ابن جِنّي الدَّرس الصَّوتي اهتماما كبيرا؛ فبحث في العديد من قضاياه، وأفرد له أبوابا وفصولا وزعت على ثلاثة الأجزاء في كتابه الخصائص، وتمثّل ذلك في حديثه عن مخارج الأصوات وصفاتها وبعض المظاهر الصَّوتيَّة غير التركيبية كالنّبر والتّنغيم، ودلالة الأصوات؛ بل إنّه استحسن رأي من قال: "إنَّ الأصوات هي أصل اللّغات؛ إذْ يقول: "ذهب بعضهم إلى أنَّ أصل اللّغات كلّها إنما هو الأصوات المسموعات، كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وصهيل الفرس، ثمّ وُلِّدت اللّغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل"23. وهذا دليل على أنَّ للدراسة الصَّوتيَّة قيمة عند ابن جِنّي، إذْ أولاها كثيرا من اهتماماته في مُؤلَّفاته المختلفة.

وفي موضع آخر يشير ابن جِنّي إلى سعة مفهوم الأصوات؛ إذْ يقول: "وإذا جاز أنْ نسمي الرأي، والاعتقاد قولاً، وإنْ لم يكن صوتاً، كان ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز. ألا ترى أنَّ الطير لها هدير، والحوض له غطيط، والأنساع24 لها أطيط، والسحاب له دوي"25. فإذا كانت هذه الأشياء وهي ظواهر طبيعية لها أصوات، فمن باب أولى أن تكون الأقوال الَّتي تنطق فعليا أصواتًا ما دامت تطلق على الآراء والمعتقدات الَّتي ليست بأصوات، وهذا دليل على أهمية الأصوات، فاللُّغة ما هي إلا "أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم"26.

أمّا بالنسبة لعبد القاهر فلا نجد عنده ذلك الاهتمام الكبير بعلم الأصوات أو الدَّرس الصَّوتي، ويبدو ذلك واضحا في كتابه دلائل الإعجاز؛ إذ إنَّنا لا نكاد نجد عنده أي إشارة إلى ذلك العلم سوى موضع أو موضعين من الكتاب ذلك أنّه صبَّ جلّ اهتماماته لتحديد معنى الكلم الَّتي لا تتَّضح إلَّا من خلال النَّظم الَّذي توضع فيه.

وما يهمنا هنا هو تحديد موقف كلّ منهما في نظرته للدلالة الصَّوتيَّة. فابن جِنّي كان ينظر إلى أنَّ للصّوت المفرد دلالة لغوية داخل سياق صوتي معين. وتمثّل ذلك في حديثه عن علاقة الصَّوت بالدّلالة، على النَّحو الآتي:

- **مشاكلة الأصوات أحداثها** (مناسبة صفة الصَّوت للحدث). يقول ابن جِنّي: "فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج مُتلئِبٌ عند عارفيه مأموم. وذلك أنَّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها"27. ويضرب ابن جِنّي على هذا الفرع من الدّلالة الصَّوتيَّة العديد من الأمثلة، ومن ذلك28: (خضم) و(قضم)؛ فالخضم لأكل الرطب، والقضم للصلب اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس.
- **ترتيب فاء الكلمة وعينها ولامها** له علاقة كبيرة في إبراز الحدث المستدلّ عليه من الكلمة. يقول ابن جني: "إنَّهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب"29. ومثال ذلك قولهم: (بحث)، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد، وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبث للتراب30.
- **تقارب صوت واحد في المخرج مع صوت آخر في كلمة أخرى** له علاقة في كشف الدلالة، ومثاله: "العسف والأسف، والعين أخت الهمزة، كما أنَّ الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أنَّ أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللَّفظين لتصاقب المعنيين"31.
- **تقارب ثلاثة أصوات في المخرج في كلمتين مختلفتين** بعد وضع كلّ واحد منهما مقابل صاحبة في الكلمة الأخرى يؤدّي إلى تقارب المعاني؛ يقول ابن جِنّي: وتجاوزوا ذلك – يقصد الظواهر الصوتية السابقة – إلى أنْ ضارعوا بالأصول الثلاثة الفاء والعين واللام، فقالوا عصر الشيء، وقالوا أزله، إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس. وذلك من (عصر) وهذا من (أزل) والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام. وابن جِنّي هنا يقصد بأخت أنَّهما يخرجان من نفس المخرج مع اختلاف صفتهما. ثمّ يتابع فيقول: وقالوا: (الأزم: المنع)، و(العصب: الشدّ)؛ فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين، والزاي أخت الصاد والميم أخت الباء وذاك من (أزم) وهذا من (عصب)32.

- **اتفاق الصَّوتين في المخرج وتضادهما في الصّفة دليل على معنى التّضادّ بين الكلمتين**، من نحو: (الطاء والدَّالّ والتاء) في (قطر ، قدر ، وقتر)؛ إذ يقول: "ومن ذلك تركيب (ق ط ر)، و (ق ت ر)"؛ فالتاء خامنة متسلقة، والطاء سامية متصعدة، فاستعملتا – لتعاديهما – في الطرفين كقولهم: (قتر الشيء وقطره) والدَّالّ بينهما، ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء، فكانت لذلك واسطة بينهما33.
- **بعض الأصوات إذا وقعت مع صوت معيّن يكون لها دلالات خاصة**. يقول ابن جني "ومن طريف ما مرّ بي في هذه اللُّغة الَّتي لا يكاد يُعلم بُعدها ولا يحاط بقاصيها ازدحام الدَّالّ، والتاء، والطاء ، والراء، واللام، والنون؛ إذا مازجتهنَّ الفاء على التَّقديم والتَّأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنَّها للوهن والضعف ونحوهما، ومن ذلك: (الدَّالّف، والتالف، والطليف، والظليف، والطَّنف، والدنِف، والتنوفة، ومنه الترِفة، ومنه الفرد، ومنه الفرات، والفتور، والرفت، والرديف، والطِفْل، والطَفْل، والتَفَل، والدِفلى، والدَفَر، والفلته، والفَطْر34.

وملخّص الحديث في نظرة ابن جِنّي لهذا النَّوع من الدّلالة الصَّوتيَّة ما قالته الباحثة نينيت خضور: "إنَّ للحرف دلالة صوتية طبيعية تمنحه قيمة تعبيرية، وهذه القيمة التعبيرية ذات بعدين معنويين: الأول منهما عام يكتسبه الحرف من المخرج الَّذي يحدّده، والآخر خاصّ يتشكّل من الصفات الَّتي يتحلّى بها الحرف من همس أو جهر، وإطباق وانفتاح واستعلاء واستفال وشدة ورخاوة"35. وهنا تؤكّد هذه الباحثة ما قاله ابن جِنّي فيما يتعلّق بالدّلالة الصَّوتيَّة؛ إذ أثبتت أنَّ للحرف دلالة معنوية تتحدّد من خلال مخرج الحرف وصفته، وهذا يدلّ على وجود صدى لموقف ابن جِنّي من الدّلالة الصَّوتيَّة عند المحدثين.

وتمثّلت الدّلالة الصَّوتيَّة عند ابن جِنّي في إيضاحه العلاقة بين **النّبر والمعنى** الدَّالّ عليه، فجملة (سألناه فوجدناه إنسانا) فإن أنت لفظت كلمة إنسانا ففخمتها كان ذلك كأنّك لفظتها لتفيد معنى المدح لذلك الإنسان بأنَّه سمح أو جواد أو نحو ذلك36.

كذلك الحال في التّنغيم فقد بيّن ابن جِنّي بصورة غير مباشرة أنَّ له علاقة بالدّلالة؛ "فلفظ الاستفهام، إذا ضامه معنى التعجّب استحال خبرا. وذلك قولك: مررت برجل أيِّ رجل: فأنت الآن مخبر

بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما37. فالنغمة الكلامية هي التي ميّزت أسلوب التعجّب عن أسلوب الاستفهام. ومن المعلوم أنَّه قد يمطل الحرف وينغم لأداء معنى معيّن فمنه ما يأتي لغرض شكلي بحت كإقامة وزن إيقاعي معين، ومنه ما يأتي لغرض دلالي أو معنوي كالندبة أو الإنكار أو التعجّب.

وأمّا عبد القاهر الجُرجانيّ فقد كانت نظرته للدلالة الصَّوتيَّة مخالفة تماما لابن جِنّي، وكان واضح الموقف تجاه هذا النَّوع من الدّلالة؛ إذ بيّن: "أنَّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضٍ عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسما من العقل اقتضى أنْ يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أنْ واضع اللُّغة كان قد قال:(ربض) مكان(ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد"38.

وفي هذا الموضع يجرّد عبد القاهر الصَّوت المفرد من الدّلالة مطلقا، ولا يجعل له أدنى قيمة دلاليَّة. وهذا يتوافق مع منهجيته في كتابه الدلائل؛ إذ إنّه يكاد يجرّد الكلمة نفسها من الدّلالة ما لم توضع في سياق ونظم معين، فكيف بالأصوات المفردة؟

ويصرّح عبد القاهر في موضع آخر؛ فيقول: "ثمّ لا شبهة في أنَّ هذه الفصاحة الَّتي يدعونها للفظ هي مُدّعاة لمجموع الكلمة دون آحاد حروفها، إذ ليس يبلغ بهم تهافت الرأي إلى أنْ يدعوا لكلّ واحد من حروف (اشتعل) فصاحة، فيجعلوا الشين على حدته فصيحاً، وكذلك (التاء) و(العين) و(اللام). وإذا كانت الفصاحة مدعاه لمجموع الكلمة لم يتصوّر حصولها لها إلا من بعد أنْ تعدم كلّها ويقتضي أمر النطق بها"39.

والمتأمّل في كلام عبد القاهر الجُرجانيّ السَّابق يدرك أنَّه يتناقض تماما مع ما جاء به ابن جِنّي، بل إنّه لا يكتفي بذلك بل ينتقد من يقول بأنَّ ثمّة علاقة بين الصَّوت ومدلوله؛ فيصفه بأنَّه رأي متهافت مضطرب متخلخل، فلا يستسيغ قول من يقول: إنّ صوت (الشين) في لفظة اشتعل فصيح لو أخذ على حدته، كذلك الحال في التاء والعين واللام. ومثل هذا التحليل يذكرنا بحديث ابن جِنّي عن دلالة الفعل (بحث) عندما جعل لكلّ صوت من أصوات بحث دلالة منفردة، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف

على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد، وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبث للتراب. والحق أنَّ مثل هذه الجزئية تمثّل نقطة خلاف جوهرية بين ابن جِنّي وعبد القاهر.

ولو أردنا أنْ نقف على آراء اللُّغويين المحدثين إزاء الدّلالة الصَّوتيَّة فسنجد أنَّ غير واحد من هؤلاء وقف على تلك الدّلالة وتحدَّث عنها؛ فهذا تمام حسان يقول: ومما يعود إلى علاقة اللَّفظ بالمعنى في بحوث فقه اللُّغة ما لاحظه العلماء من نوع ارتباط بين جرس الكلمة وأثره في دلالتها في بعض الحالات؛ فسجلوا ذلك تحت عناوين، أولها: المحاكاة أو دلالة الكلمة بجرسها على مدلولها. "وأول من لاحظ هذه الظّاهرة اللُّغويون الإغريق فسموها (ono mato poeia). ولكن هذه الظّاهرة شائعة في جميع اللّغات الإنسانية، وقد أرجع بعض اللُّغويين إليها النشأة الأولى للغة؛ فجعلوا اللُّغة في نشأتها محاكاة لأصوات الطبيعة"40.

ويلاحظ من حديث تمام حسان أنّ علاقة الصوت بمدلوله ظاهرة شائعة في اللّغات الإنسانية، كما أنَّ بعض اللُّغويين جعلوا نشأة اللُّغة الأولى مرتبطة بأصوات الطبيعة، وهذا يعود بنا إلى رأي ابن جِنّي في نشأة اللّغات عندما استحسن قول من قال إنّ أصل نشأة اللّغات هو محاكاة أصوات الطبيعة.

وقد أثبت تمام حسان أنَّ ثمّة إشارات إلى قضيَّة العلاقة بين الصَّوت ودلالته كانت قبل ابن جِنّي، إلا أنَّ هذه الإشارات لم تكن واضحة المعالم مقارنة مع ما جاء به ابن جِنّي الَّذي بسط الحديث في هذا النَّوع من الدّلالة وفصل فيه وتناوله على نحو تطبيقي بذكره للعديد من الأمثلة عليه.

ثانيا: الدّلالة الصَّرفيَّة: توسّع ابن جِنّي في الحديث عن الدّلالة الصَّرفيَّة؛ إذ عرض لمجموعة من المباحث الصَّرفيَّة، بل إنّه ابتكر وأسس لبعض المباحث الصَّرفيَّة كالاشتقاق الأكبر؛ فجاء حديثه عن هذه القضايا مبثوثا في ثنايا خصائصه، إذ أفرد لها مجموعة من الفصول والأبواب، فهو يعوّل عليها كثيرًا، ويبني عليها حججه لا سيَّما ما يتعلّق منها بالمعنى.

في حين أنَّ عبد القاهر لم يتوسّع في الحديث عن الدّلالة الصَّرفيَّة كما هو الحال عند ابن جِنّي، بل كانت مجرّد إشارات ولمحات تطرح تحت أبواب نحويّة أو بلاغية واسعة كالتَّقديم والتَّأخير والفصل والوصل بما يخدم نظريَّة النَّظم الَّتي يقول بها. وعلى الرغم من أنَّ عبد القاهر لم يفرد للدلالة الصَّرفيَّة أبوابا وفصولا مستقلة إلا أنَّه أشار إلى قضايا مهمّة في الصَّرف.

وما يهمنا هنا أنْ نحدد موقف كلّ من ابن جِنّي وعبد القاهر من الدّلالة الصَّرفيَّة، أهي موجودة في مفرد الكلم أم غير موجودة؟ وهل من علاقة بين الصيغة الصَّرفيَّة أو الأدوات أو الوزن الصَّرفي بالدّلالة؟

من السهولة بمكان أنْ نحدد نظرة ابن جِنّي للدلالة الصَّرفيَّة؛ ذلك أنَّ ابن جِنّي يقرّر أنَّ ثمّة علاقة بين الصَّوت المفرد ودلالته؛ فمن باب أولى أنْ يكون ثمّة علاقة بين الكلمة المفردة ودلالتها. ونحن إذ نقول ذلك لا نفترضه افتراضا بناء على موقفه من الدّلالة الصَّوتيَّة، بل إنّ ابن جِنّي أثبته بالأمثلة التطبيقية على المباحث الصَّرفيَّة الَّتي عرض لها.

وتنبغي الإشارة أيضا إلى أنَّ ابن جِنّي توسّع في هذه الدّلالة أكثر من سابقتها (الدّلالة الصَّوتيَّة)؛ إذ تضافرت فيها الأصوات مع الوزن الصَّرفي والصيغة الصَّرفيَّة والنَّوع الصَّرفي للكلمة من اسم أو فعل أو حرف، بالإضافة إلى تقليبات الكلمة واشتقاقاتها. وتمثّلت الدّلالة الصَّرفيَّة عند ابن جِنّي في حديثه عن:

أ. **الصيغ والمباني الصَّرفيَّة** ممثّلة بأوزان المشتقات وأبنية الأفعال وأبنية المصادر وأسماء الفعل وغيرها. وهذه الصيغ الصَّرفيَّة ذات علاقة وثيقة بالدّلالة؛ إذ تعالج المعنى وتحولاته وما يطرأ عليه من تغييرات. كصيغة فاعل الَّتي تدلّ على المشاركة، وأفعل الَّتي تأتي لمعنى النقل والبلوغ، وفعّل الَّتي تأتي للتكثير؛ فالصيغ الصَّرفيَّة هنا أدت دوراً في تشكيل المعنى، والَّذي وجهها نحو هذا المعنى هو الحروف الزوائد ممثّلة بالهمزة والألف والتضعيف. ومن الأمثلة على الأبنية الصَّرفيَّة ما ساقه ابن جِنّي في باب تلاقي اللُّغة أنّ: "باب أجمع وجمعاء هو اتفاق وتوارد وقع في اللُّغة؛ لأنّ باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكرات نحو أحمر وحمراء وأبلق وبلقاء. وأمّا أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين، فإنما وقع ذلك بين الكلم المؤكد بها"41.

ب. تناوب المصادر والصفات والمشتقات؛ إذ فرق بين استخدام المصدر واستخدام الوصف، وأنَّ كلا منهما يؤدّي معنى يختلف عن الآخر؛ فقولك: (هذا رجل دَنَف، وقومٌ رضا، ورجل عَدل) يختلف عن قولك: (رجل دَنِف، وقوم مرضيون، ورجل عادل)42؛ فالمصدر بشكل عام ذو وظيفة دلاليَّة صرفيّة أبلغ من استعمال غيره في الوصف، فهو ينوب عن اسم الفاعل واسم المفعول، وفي الوقت نفسه يبالغ في دلالتهما حين يستعمل بدلاً منهما"43.

وعدول فعيل إلى فُعال، لإفادة معنى المبالغة، وما إلى ذلك إلا للمعنى. يقول ابن جِنّي: "ويعدل عن فعيل إلى فعال لتكثير المعنى مثل طوال أبلغ من طويل، وعراض أبلغ من عريض، وكذلك خفاف من خفيف، وقلال من قليل، وسراع من سريع"44.

ج. دلالة الأدوات، وهذه الأدوات بقسميها – حروف المعاني وأسماء الشَّرط والاستفهام – تؤدي دورا مهما في توجيه المعنى وتحديده؛ فأسماء الاستفهام وأسماء الشَّرط تحمل دلالة مكثفة تغنيك عن كلام كثير. أمّا حروف المعاني ممثّلة بالسوابق كأحرف المضارعة في أول الفعل؛ إذ كنّ دلائل على الفاعلين: من هم، وماهم، وكم عدتهم، نحو: أفعل ونفعل وتفعل ويفعل45؛ فهي الأخرى تؤدي دورا مهما في الدّلالة.

كذلك الحال في اللواحق، كتاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حدة، والألف والتاء في المؤنث، وألف التأنيث في حمراء وبابها، وسكرى وبابها، وياء الإضافة كهنيّ"46. فكلّ هذه اللواحق تحمل دلالات مختلفة كالتأنيث، والتثنية، ومعنى الجماعة والإضافة.

ومثلها الأحشاء الَّتي تقع وسطاً كياء التحقير، وألف جمع التكسير، وذلك قولك دفاتر ودفيتر، وكذلك كليب وحجير؛ إذ أعطت الياء دلالة جديدة للاسم، كما أنَّ الألف في دفاتر حولت دلالة الاسم من الإفراد إلى الجمع، ودلالة (ألف فاعل وفاعال وفاعول).

ودلالة بعض حروف المعاني الَّتي تكون سابقة ولاحقة إلا أنَّها في كلّ مرّة تؤدي معنى مغايراً للآخر كالميم الَّتي تؤدي معنى المصدرية، أو المفعوليّة إذا جاءت أول الأسماء، من نحو: (مَفعَل، ومفعول، ومِفعال، ومُفعِل). وتدلّ على النداء إذا جاءت لاحقة للفظ الجلالة نحو قولنا: (اللهم)47.

أمّا بالنسبة لعبد القاهر فقد ظهرت عنده الدّلالة الصَّرفيَّة في أكثر من موضع من الكتاب. واتضح موقفه من هذه الدّلالة من خلال نظرته إلى الكلمة؛ إذ يقول: "ينبغي أنْ ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أنْ تصير إلى الصُّورة الَّتي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني الَّتي لا سبيل لإفادتها إلا بضمّ كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة"48.

وعبد القاهر بكلامه السَّابق يكون قد جرد الكلمة من دلالتها ألبتة، وهو بذلك يكون قد سبق ما جاء به علماء اللُّغة المحدثون، فهذا دي سوسير يبيّن "أنَّ قيمة الكلمة لا تتحدّد بمجرّد القول بأنَّ الكلمة لها هذه الدّلالة أو تلك، بل بمجموع الأشياء الَّتي تقع خارجها، ولما كانت الكلمة جزءا من نظام، فهي لا تملك الدّلالة، بل لها قيمة. والقيمة والدّلالة شيئان مختلفان"49. فسوسير يجرّد الكلمة من الدّلالة ما لم توضع في سياق معين، كذلك الحال عند عبد القاهر؛ فدلالة الكلمة عنده لا يمكن لها بحال من الأحول أنْ تستوي على سوقها مالم توضع في نظام معين؛ "فقيمة كلّ عنصر تتحدّد طبقا لمحيطه إذ يصعب تحديد قيمة حتى الكلمة الَّتي تدلّ على الشمس دون أنْ نرجع أولا إلى ما يحيط بها، ففي بعض اللّغات لا أستطيع القول: (أجلس في الشمس)50.

وقد حدد عبد القاهر أين يكمن التّفاضُل بين الكلمات المفردة؛ إذ يقول: وهل يقع في وهم وإنْ جهد أنْ تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنَّظم، بأكثر من أنْ تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أنْ تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن51. فالتّفاضُل هو تفاضل شكلي يتعلّق بلفظ الكلمة ومخارج حروفها.

إنّ المدقِّق في كلام عبد القاهر لا سيَّما قوله إنّ الفضيلة تكون في ملاءمة اللَّفظة لمعنى الَّتي تليها مما لا علاقة له بصريح اللَّفظ يجد أنّ عبد القاهر لم ينكر دلالة الكلمة ألبتة بل جعل لها دلالة في ذاتها إلا

أنّها لا تتحدّد أكانت جيدة أم حسنة ما لم توضع في سياق معين. والدليل على ذلك "أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، "ومثل عبد القاهر لذلك بلفظ (الأخدع)، ولفظة (الشيء) كيف أنّها تحسن في موضع وتقبح في آخر"52. وقد عبر عن وجهة النظر هذه محمد حماسة بقوله: "فكلّ كلمة لكي تدخل في علاقة نحويّة من أي نوع مع غيرها لها شرط اختيار خاصّ بها؛ فالكلمة حصيلة لاجتماع المعنى النَّحوي والمعنى المعجمي في سياق مخصوص"53.

وتمثَّلت الدّلالة الصَّرفيَّة على نحو تطبيقي عند عبد القاهر في حديثه عن المعاني الَّتي تفيدها بعض الأدوات، ك (الألف واللام)54 ، ودلالة الَّذي55، ودلالة حروف العطف56، ودلالة (إنّ) الَّتي تغني غَنَاءَ (الفاء) العاطفة57، وفي حديثه عن دلالة الوصف أو الاسم المشتق؛ فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدئ به، فجعل مبتدأ، وجعل الَّذي هو صاحب الصِّفة في المعنى خبرا، فاعلم أنّ الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصِّفة خبرا، كقولك: (زيد المنطلق)58. وبيانه لدلالة أسماء الأجناس والمصادر59؛ فأسماء الأجناس كلّها إذا وصفت، تنوعت بالصِّفة؛ فيصير(الرجل) الَّذي هو جنس واحد إذا وصفته، فقلت: (رجل ظريف، ورجل شاعر) أنواعا مختلفة يعد كلّ منها شيئا على حدة. وهكذا القول في المصادر.

ثالثا: الدّلالة النَّحويَّة

تناول كلّ من ابن جِنّي وعبد القاهر الدّلالة النَّحويَّة بالدَّرس، ونالت هذه الدّلالة جزءا كبيرا من اهتماماتهم. وعلى الرغم من اهتمام ابن جِنّي بهذه الدّلالة إلا أنّه لم يتوسّع فيها ذلك التوسّع الكبير الَّذي رأيناه عند عبد القاهر؛ فقد صبغ عبد القاهر كتابه صبغة نحويّة؛ إذ جعل من النَّحو حجر الأساس الَّذي تنبني عليه نظريَّة النَّظم الَّتي يقول بها. أما ابن جِنّي الَّذي كان كتابه موسوعيا فقد تناول فيه جميع مستويات اللُّغة، فأفرد لكلّ منها أبوابا مستقلة.

وتمثَّلت الدّلالة النَّحويَّة عند ابن جِنّي بربط النَّحو بالمعنى؛ إذ بيّن أنّ الغاية من اطّراد القواعد وتصنيفها على المثل الَّتي وضعتها لها العرب هي من أجل الوصول إلى المعنى الدقيق وتوضيحه والإبانة عنه

وتصويره. فالنَّحو "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع ، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب، ليلحق من ليس من أهل العربيَّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها"60.

وفي حديثه عن تعريف الكلام بيّن أنّ الكلام يطلق على الجمل التوام. وهذه الجمل هي محور علم النَّحو، وحتى تكون كلاما لا بدّ أنْ تقدّم دلالات تامة مفيدة61. وفي توضيحه لعلاقة المعنى بالإعراب عندما عرَّفه بأنّه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"62، وتقديمه مجموعة من الصُّور الإعرابية الَّتي توضّح لنا دور الإعراب في إبراز المعنى، وكلّ صورة من هذه الصُّور لها قواعد وأسس وظيفية تختلف عن الأخرى63. وفي بيانه أنّ اختلاف التقدير في الإعراب يؤدّي إلى اختلاف المعاني، كقولهم: (أهلكَ والليلَ)64. وفي عرضه لبعض دلالات الأساليب اللُّغوية، كالحذف في أسلوب الشَّرط65، وأسلوب التوكيد بلام الابتداء66.

أمّا بالنسبة للدلالة النَّحويَّة عند عبد القاهر فتعد من أبرز الدَّلالات الَّتي احتوى عليها كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر، وأوسعها نطاقا؛ ذلك أنّ عبد القاهر أولى علم النَّحو جلّ اهتمامه، وجعل منه الركيزة الأساسيّة لنظريَّة النَّظم الَّتي تمثّل الطريق لإثبات إعجاز القرآن، وقد صبغ عبد القاهر كتابه هذا بصبغة نحويّة؛ إذ لا يكاد يخلو مبحث من مباحث هذا الكتاب إلا وتحدَّث عن مفردات علم النَّحو.

وتمثّلت الدّلالة النَّحويَّة عند عبد القاهر في بيانه لعلاقة الإعراب بالمعنى؛ إذ ربط النَّظم بالإعراب؛ فبيّن "أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"67. وبيانه لمجموعة من أشكال التعلّق الَّتي لا تتحدّد إلا بواسطة الإعراب. والحقّ أنّ عبد القاهر بهذه الفلسفة النَّحويَّة الجديدة الَّتي ربط فيها النَّحو بالمعنى يكون قد بث الروح في جسد النَّحو العربي؛ إذ عدّ تمام حسان"نظريَّة النَّظم وما يتصل بها من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود الَّتي بذلتها الثقافة العربيَّة قيمة في سبيل إيضاح المعنى"68.

وفي حديثه عن دلالة الصِّفة؛ الَّتي حمّلها معاني مختلفة؛ كالتوضيح في قولهم: (مررت بزيدٍ الظريف)، والتخصيص، في قولهم: (جاءني رجل ظريف)، والتأكيد، كقولهم: (أمس الدابر)، والمدح والثناء، كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده69.

وفي بيانه لأوجه الدّلالة المشتركة بين بعض الأجناس النَّحويَّة كالصِّفة، والخبر، والحال التي تتّفق في أنّ كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثمّ تختلف في كيفية ذلك الثبوت، "وهل عرفتم الفرق بين الصِّفة والخبر، وبين كلّ واحد منهما وبين الحال؟ وهل عرفتم أنّ هذه الثلاثة تتفق في أنّ كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثمّ تختلف في كيفية ذلك الثبوت؟"70.

وفي توضيحه لمفهوم الدَّلالات اللامتناهية؛ أشار إلى أنّ الفروق والوجوه ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها"71. ولما كانت هذه الأوجه لا حصر لها فإنّ الأمر كذلك في المعاني المتولدة عنها هي الأخرى لا حصر لها. وكشفه لدلالة التَّقديم والتَّأخير، إذ يفيد معاني لم تكن لتتأتّى لولا هذا التَّقديم أو ذلك التَّأخير، كالعناية والاهتمام.

وفي حديثه عن دلالة العطف، بيّن أنّ الفائدة من عطف المفرد على المفرد هي إشراك الثّاني في حكم الأول، وعطف الجمل على الجمل الَّتي هي على ضربين72: أنْ يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد؛ أو تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى، على أنْ تكون الجملة الثّانية بسبب من الأولى، وأنْ تكون مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول. ودلالة التوكيد في الجمل، إذْ بيَّن أنّ الجمل المؤكدة لا تتصل بما قبلها بحرف العطف بل تتصل بذاتها، فقوله تعالى: (لا يؤمنون) تأكيد لقوله (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم).

والمتأمّل في الدّلالة النَّحويَّة عند عبد القاهر يجد أنّه تميّز فيها عن ابن جِنّي؛ إذ نظر إلى المباحث النَّحويَّة على نحو شمولي، ولم تكن نظرته إليها جزئية من نحو ما رأينا عند ابن جِنّي، وجعلها أساسا للنّظم؛ فلا نظم دون توخٍ لمعاني النَّحو. ومثل هذه النظرة عند عبد القاهر وجدت لها صدى عند أعلام اللُّغة

المحدثين؛ فهذا سوسير يعرف اللُّغة بقوله: "إنّها نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض، وتنتج قيمة كلّ عنصر فيها من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد"73.

رابعا: الدّلالة المُعجَميَّة

ظهرت الدّلالة المعجَميَّة عند ابن جِنّي بشكل واضح، وتعدّدت صور الدّلالة المعجَميَّة عنده على الرغم من أنّه لم يفرد لها أبوابا خاصة بها، بل كان يستخدمها في معالجة بعض القضايا الَّتي تخص الأبواب النَّحويَّة أو الصَّرفيَّة أو الصَّوتيَّة.

وتمثَّلت الدّلالة المعجَميَّة عند ابن جِنّي في معالجته للمعاني المعجَميَّة لبعض الكلمات؛ فكان يتناول الكلمة فيوضّح معناها الرئيس، ثمّ يسرد لنا بقيّة معانيها المتعددة حاله كحال مؤلفي المعاجم، فضلا عن أنّه كان يذكر الصيغ المختلفة للكلمة ولا يقتصر على صيغة واحدة، كمعالجته لكلمة (الإعراب). إلا أنّ اللافت للنظر أنّ ابن جِنّي كان يوظّف الاستخدامات المعجَميَّة وظيفيا، وهذا ما يظهره تمام حسان بقوله: "إنّ المعنى المعجمي ذا العلاقة العرفية يتّصف بالتعدد والتنوع والاحتمال، ويأتي التنوع والاحتمال من ارتباط الإفادة، وهي الوصول إلى المعنى التام الَّذي يحسن السكوت عليه بالكلام دون الكلم، فلا فائدة إلا مع الجملة وبها، أمّا الكلم المفردات فلا تتعلّق بها الفائدة، وإن تعلّقت بها الدّلالة على معنى مفرد، وشتان بين الفائدة والمعنى المفرد"74.

ويرى محمد حماسة أنّ الدّلالة المعجَميَّة للمفردات دلالة تقريبية أولية، وهي قابلة للتشكّل والتغيّر حسب وضعها في الإطار النَّحوي، فهي دلالة متحركة غير ثابتة، ولا يعد منها ثابتا إلا المحور الأصل75. فابن جِنّي في كتابه الخصائص استطاع أنْ يوظّف المادّة المعجَميَّة على نحو وظيفي.

وتمثَّلت هذه الدّلالة أيضا في توضيحه لدلالة بعض المصطلحات؛ إذ كان يأتي بالمعاني العميقة للمصطلح المراد معالجته ثمّ يربطها ربطا واضحا بالمعنى الاصطلاحي لها، كحديثه عن مصطلح اللُّغة؛ إذ بيّن أنّه من لغوت: أي تكلمت وقيل من لغي يلغى إذا هذى، ومصدره اللِّغا"76. وفي بعض الأحيان

كان ينظر إلى جنس الكلمة وطبيعة بنيتها كما فعل في مصطلح (النَّحو). وثمّة اتفاق بين المصطلح والمعنى المعجمي للكلمة عند ابن جِنّي، بيد أنّ الَّذي يميّز المصطلح عن المعنى المعجمي للكلمة أنّه أكثر شمولا؛ إذ إنّه يشتمل على المعنى المعجمي للكلمة المفردة، ويشتمل على المعنى الاصطلاحي للحقل الَّذي وضعت فيه الكلمة.

وفي إشارته لـ(الاستدلال على الشيء بضده)؛ فالاستدلال بالشيء لنعرف ضّده يفرض علينا أنْ نعرف دلالة كلٍّ من المعنيين، وهذا هو الجانب الَّذي تهتم به الدّلالة المعجَميَّة، ويمثّل ابن جِنّي على ذلك بقوله: "ومن ذلك ما يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّ قوما من العرب أتوه، فقال لهم: من أنْتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان، فقال: بل أنْتم بنو رشدان77"78. فمن الواضح أنّ الغيّ الَّذي هو الضّلال، والرّشد الَّذي هو الهداية، معنيان متضادّان إلا أنّه قد يُستدلّ بالثّاني على نقيضه. ومن الاستدلال على الشيء بضدّه "قولهم: السليم للديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسّلامة"79.

وفي بيانه لتعدد الألفاظ والمعنى واحد(التَّرادف)؛ إذ رجح وقوع اللَّفظتين لمعنى واحد، أمّا إذا كثرت الألفاظ، وأطلقت على المعنى نفسه تكون معاني فرعية خلاف المعنى تُوسِّع فيها عن طريق المجاز أو ما شابه. يقول ابن جِنّي: "إذا كانت اللَّفظتان في كلام العربي متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإنّ أخلق الأمر به أنْ تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللَّفظين؛ لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرّف أقوالها. وقد يجوز أنْ تكون لغته في الأصل إحداهما، ثمّ إنّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال به عهده، وكثر استعماله لها فلحقت – لطول المدة واتصال استعمالها- بلغته الأولى"80.

أمّا بالنسبة لعبد القاهر فلم يتوسّع في الدّلالة المعجَميَّة، ولم يتعمق فيها، كما هو الحال عند ابن جِنّي، ولم يعرض لها بصورة مباشرة إذ كان في كثير من الأحيان يشير إلى المصطلح دون النظر إلى أصوله اللُّغوية؛ ذلك أنّ شغله الشاغل كان إثبات نظريَّة النَّظم، وهذه النظريَّة لا تتأتى من معاني الكلم المفرده بل

بانتظام هذه المعاني ضمن سياق معين. ومن المصطلحات الَّتي عرض لها عبد القاهر مصطلح الفصاحة، والكناية والاستعارة والتَّمثيل.

وثمّة فرق جوهري بين نظرة ابن جِنّي وعبد القاهر للدلالة المعجَميَّة، فابن جِنّي يقيم دلالة ذاتية للكلمة ويبرز وظيفتها المعجَميَّة بأنّ لكلّ كلمة معنى مختلفا عن الآخر، في حين أنّ الجرجاني يكاد يلغي الوظيفة المعجَميَّة للكلمة؛ إذ لا قيمة ولا معنى لها ما لم توضع في سياق معين.

وتمثَّلت الدّلالة المعجَميَّة عند عبد القاهر في حديثه عن التَّرادف؛ فعرض له في باب اللَّفظ والنَّظم، عندما كان يقدّم الحجج في أنّ المزيَّة ليست في اللَّفظ نفسه، ولا في المعنى نفسه؛ إذ يقول: "من غير المعقول أنْ تكون الفصاحة والبلاغة الَّتي نسبوها للألفاظ جاءت من وضع لفظ مكان آخر، نحو أنْ يقول: (ليث) بدل (أسد)؛ وذلك أنْ ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو:(قعد) و(جلس)، ولكن فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر81.

فمن الملاحظ هنا أنّ عبد القاهر يكاد ينكر ما سمي عند اللُّغويين التَّرادف؛ إذ إنّه يعوّل على مجموع الكلام أو السّياق العام للكلام. وهو بهذه النظرة يخالف ما جاء به ابن جِنّي؛ فابن جِنّي يرجح وجود التَّرادف، في حين أنّ عبد القاهر يكاد ينفي وجود التَّرادف؛ إذ إنّه لا يوجد أدنى علاقة بين اللَّفظ ومعناه ما لم تكن في سياق معين. ولكن ابن جِنّي يتفق مع عبد القاهر في أنّ الألفاظ المترادفة إنْ كثرت فسببها ليس أصل الوضع إنما هو تطور في المعنى بسبب المجاز أو غيره، وذلك لا يتحدّد بعيدا عن السّياق.

وفي حديثه عن دلالة المفسَّر والمفسِّر، يقال في (الشرجب) أنّه (الطويل)؛ إذ اعترض فيه على من رأوا أنّ اللَّفظ إذا فُسِّر بلفظ لم يجز أنْ يكون في المفسّر – من حيث المعنى– مزيَّة لا تكون في التفسير؛ لأنّه إنّما كان للمفسَّر الفضل والمزيه على التفسير من حيث كانت الدّلالة في المفسِّر دلالة معنى على معنى، وفي التفسير دلالة لفظ على معنى82.

المبحث الثالث

الدلالات العميقة

عرض البحث للدلالات السطحية في المبحث السابق، وأشار إلى معنى الدلالات العميقة التي تحوي الدلالات السياقية، والزمنية، والسببية، والبلاغية التي لن نتوصل لها دون النظر في ما وراءها وفي الظروف والملابسات التي تحيط بها، وسيأتي تفصيلها على النحو الآتي:

أولا: الدّلالة السّياقيَّة (دلالة الحال)

تُعدّ الدّلالة السّياقيَّة من أوسع من الدَّلالات اللغوية، فهي تشتمل عليها لكنها لا تتحقّق دونها، وتتمثّل هذه الدّلالة في الظروف والملابسات والمواقف المحيطة بالحدث اللُّغوي. وقد ظهرت هذه الدّلالة عند ابن جِنّي وعبد القاهر بمفهومها الواسع، وتحدَّثوا عنها في غير موضع من الكتاب على نحو نظري وتطبيقي.

وتمثّلت الدّلالة السّياقيَّة عند ابن جِنّي في توضيحه لدور سياق الحال في تحديد المعنى على نحو دقيق، وبيانه لمستويات السّياق من حيث القوة في الإشارة إلى الدّلالة، وهي:82

أ. أنْ تكون الحال منظوره مشاهدة، معبر عنها بلفظ يناسبها، وذلك في قوله: (تقول وصكّت وجهها) على اعتبار من كان مشاهدا لهذه الحادثة في ذلك الزَّمن، ويسمع الألفاظ الَّتي تعبر عنها في الموقف نفسه ، وهذه أقوى الدَّلالات السّياقيَّة على الإطلاق.

ب. أنْ تكون الحال غير مشاهدة أي مضى عليها وقت، إلا أنّه معبر عنها بلفظ، وذلك في قوله السَّابق: (تقول وصكّت وجهها)، فهنا يتخيل السّامع من خلال التعبير بالألفاظ مجريات تلك الحال، ليحدّد بفعلها المعنى الدقيق. وهذا النَّوع من الدَّلالات السّياقيَّة يساعد على فهم الدّلالة، ويحدّدها إلا أنّه لا يصل بدرجة قوته إلى النَّوع الأول.

ج: أنْ تكون الحال غير مشاهدة، ولا معبر عنها بألفاظ، وإنما يقدر الحال واللَّفظ من خلال المعنى العام للكلام المسموع.

وتمثّلت الدّلالة السّياقيَّة عنده في كشفه للأسس الَّتي يقوم عليها السّياق بشكل عام، كملامح الوجه وشكل العينين وحركات اليد والإشارات والمظهر الخارجي للإنسان. وفي إشارته إلى تعارض السّياق مع الاشتقاق والمعنى الَّذي وضعت له الكلمات مستشهدا بقولهم: (رفع عقيرته) فالمعنى المعجمي لعبارة (رفع عقيرته) هو رفع صوته، في حين أنّ المعنى السّياقي لهذه العبارة هو قطع رجله84، وقد غلب المعنى السّياقي هنا على المعنى الأصلي.

هذا بالإضافة إلى توضيحه السّياق المقالي؛ إذ بيّن فيه دور هذه الدّلالة في تركيب الجملة؛ فقد تسدّ مسدّ الأفعال أو الحروف أو الأسماء كما وضّحنا ذلك سابقا. ويندرج تحت السّياق ما يمكن أنْ يطلق عليه السّياق اللَّفظي الَّذي لا يتعلّق بالمواقف العامة المحيطة بالكلام أو العبارات، وإنّما يتعلّق بمعنى العبارة نفسه، كقولهم: (مختار) ونحو ذلك، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، فـ (مختار) من قولك : أنت مختار للثياب، أي مستجيد لها أصله مختير . و(مختار) من قولك: هذا ثوب مختار: أي مختير85. فالسّياق هنا من يحدّد المعنى الدقيق لمثل هذه الكلمات، ولكنه سياق معنوي لا مقامي.

أمّا عبد القاهر فقد اهتم أيضا بالدّلالة السّياقيَّة اهتماما كبيرا؛ إذ إنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بنظريَّة النَّظم الَّتي يقول بها؛ بل إنّ نظريَّة النَّظم ترتكز عليها وتعتمد عليها اعتمادا كبيرا. وتمثّلت في حديثه عن السّياق بنوعيه: السّياق المقامي، والسّياق المقالي. وكلاهما يقتضي ترتيبا معينا في الكلام يقرب كثيرا من أثر النَّظم في ترتيب الكلام. ولما كان السّياق لا يتحدّد بلفظ أو معنى بل بمجموعهما معا، بات أمره قريبا من أمر النَّظم إلا أنّه كالجزء منه ولا يشتمل عليه.

وذكر تمّام حسّان أنّ أذكى محاولة في التاريخ لتفسير العلاقات السّياقيَّة في التراث العربي هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجُرجانيّ في نظريَّة النَّظم86 وقد بدا واضحًا اهتمامه بسياق المقام فقد "جعل المقام من أهم الأسس الَّتي بنى عليها منهجه في دراسته، أي ربط الكلام بمقام استعماله مراعيًا مقتضى حاله"87.

وقد وجه بعض الآيات القرآنية حسب مقتضى المقام الَّذي وردت فيه؛ حيث رصد المقام أو ما يسمى سياق الحال في تصديه لتفسير النَّصوص وأنّ أغلب تطبيقاته في مجال الدّلالة السّياقيَّة يقوم على تحليل اللُّغة في ضوء رصد علاقاتها بالسمات والتغيّرات في العالم الخارجي"88.

وتمثّلت الدّلالة السّياقيَّة عند عبد القاهر لا سيَّما المقالية منها في تفسيره المشهور للآية القرآنية: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (هود:44)89؛ فالسّياق هو الذي اقتضى أنْ توضع كلّ كلمة من الكلمات في الموضع الَّذي وضعت فيه، ولو أنّك وضعت مكان هذه الكلمات كلمات أخر ما استقام المعنى؛ فالأوجه النَّحويَّة ستصبح غير مؤدية لمعانيها ما لم يراع موضعها ومعناها وغرضها، وهذا بحد ذاته هو السّياق أو الدّلالة السّياقيَّة. وفي مبحث الحذف؛ إذ أشار عبد القاهر إلى مجموعة من مواضع الحذف، الَّتي لا يتحدّد فيها المحذوف إلا من خلال السّياق. ومنها: حذف المبتدأ في القطع والاستئناف، وحذف المفعول به90.

وظهرت الدّلالة السّياقيَّة في مراعاته لسياق الحال في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف:18) فمتى اعتبرت الحال في الصفات المشبّهة وجدت الفرق ظاهرا بيّنا، ولم يعترضك الشك في أنّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه"91، فالمعنى السّياقي الَّذي تقتضيه الصِّفة المشبّهة غير المعنى السّياقي الَّذي يقتضيه الفعل.

وهكذا يبدو واضحًا "أنّ الدَّرس اللُّغوي عند عبدالقاهر الجُرجانيّ توصّل إلى أثر السّياق بشقيه المقالي والمقامي في التحليل اللُّغوي وتحديد المعنى والدّلالة الدقيقة للمبنى قبل ظهور المدارس اللسانية الحديثة بقرابة ألف عام"92.

ثانيا: الدّلالة الزَّمنيَّة، تتمثّل هذه الدّلالة في أنّ بعض التراكيب أو المفردات تقتضي دلالة زمنية معينة ضمن سياق لغوي معين، كدلالة الفعل الأمر على المستقبل أو دلالة بعض المفردات والتراكيب على زمن غير الزَّمن الأصلي المتّصل بالمفردة أو التّركيب، كأنْ تستخدم صيغة المضارع الَّتي تدلّ على الحال أو الاستقبال إلا أنّ السّياق والتّركيب يقتضي الدّلالة على الزَّمن الماضي.

ويلاحظ أنّ الدّلالة الزَّمنيَّة لا تحمل في طيَّاتها الحديث عن الزَّمن فحسب، بل إنّها تأتي حاملة معها دلالة أخرى، فاختلاف الزَّمن في الحكاية عن الماضي بالمضارع ما هو إلا دلالة على أنّ الزَّمن الَّذي نحن بصدده هو الماضي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ من خصائص الفعل المضارع الدّلالة على المشاهدة والحال والاستمرارية، فتكون بذلك قد استحضرت الحدث أمام المتلقّي أو السّامع ليكون أكثر تفاعلا معه. وفي هذا الصّدد يقول عبدالكريم مجاهد: "قد يختلف الزَّمن لأداء دلالة معينة مثل الحكاية عن الماضي بالمضارع لاستحضاره أمام المتلقّي ليكون أكثر تفاعلاً معه"93.

عرض كلّ من ابن جِنّي وعبد القاهر للدلالة الزَّمنيَّة إلا أنّهما لم يتوسّعا فيها، فلم يُفردا لها أبوابا خاصة، بل جاءت عرضًا ضمن أبواب عامة، ومباحث رئيسة بما يخدم المبحث الَّذي يتمّ معالجته في كتاب كلّ منهما، أي أنّها مجرّد إشارات يستخلص منها هذا النَّوع من الدّلالة.

وتمثّلت الدّلالة الزَّمنيَّة عند ابن جِنّي في حديثه عن دلالة الظروف الَّتي تشتمل على الزَّمن؛ إلا أنّها في بعض الأحيان تفتقد هذه الدّلالة، كأن تدلّ على جنس الزَّمن لا على الزَّمن نفسه من نحو ما رأينا في قوله: (الآن حدُّ الزمانين)94، فمعناها جنس هذا الزمان هو حد الزمانين. وإيضاحه لرتبة الزَّمن الحاضر والمستقبل "إذْ يرى أبو إسحاق الزَّجّاج أنّ المستقبل أوّل الأفعال، واحتجّ لذلك بأنّ الأفعال المستقبلة تقع بها العدات، ثمّ توجد فتكون حالا ثمّ يمضي عليها الزمان فتكون في الماضي، ويرى أبو بكر بن السراج أنّ الحاضر هو أول الأفعال"95. إذ يُستخلَص أنّ الخلاف في رتبة الزَّمن الحاضر والمستقبل ما هو إلا دلالة على أهمية الزَّمن، وأنّه في كلّ حال له دلالة تختلف عن الأخرى.

أمّا بالنسبة لعبد القاهر فقد بدت الدّلالة الزَّمنيَّة عنده واضحة أكثر من ابن جِنّي. وتمثّلت في حديثه عن مجيء الفعل المضارع بعد همزة الاستفهام في باب التَّقديم والتَّأخير؛ إذ تبيّن من حديثه – كما أشرنا إلى ذلك سابقا – أنّ الفعل المضارع إذا جاء بعد همزة الاستفهام فإنّه يحمل دلالتين96: إذا دل على الزَّمن الماضي فإنّه يحمل معنى التقرير، وإذا دل على الزَّمن المستقبل فإنّه يحمل معنى الإنكار.

وتمثّلت الدّلالة الزّمنيَّة أيضا في حديثه عن الفرق في المعنى بين الخبر إذا كان اسماً أو فعلاً؛ إذ يقول: "(فإذا قلت: زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أنْ تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً. أمّا الفعل فموضوعه أنْ يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"97. فعبد القاهر هنا يبيّن أنّ ثمّة فرقا بين الخبر إذا كان اسما أو فعلا؛ فمن المعلوم أنّ الاسم مجرّد من الدّلالة الزّمنيَّة ألبتة؛ وهذا يقتضي أنْ يفيد معنى الثبات في الجملة إذا كان خبرا، في حين أنّ الفعل يقتضي الدّلالة على التَّجدُّد في الحدث والفعل؛ لأنّه يحوي أزمانا مختلفة؛ لذا فإنّ حدوثه يكون شيئا فشيئا إذا كان خبرا. وفي حديثه عن دخول لم على الفعل المضارع إذ من شأنها أن تقلب الزّمن فيه، كذلك الحال في الفعل المضارع إذا استخدم في حكاية الحال فإنّه يدلّ على الزّمن الماضي98.

وبرزت الدّلالة الزّمنيَّة عنده في حديثه عن دلالة الماضي إذا وقع في جواب الشَّرط؛ فذكر عبد القاهر أنّ "الماضي إذا وقع في جواب الشَّرط كان مستقبلاً في المعنى فإذا قلت: (إذا خرجت لم أخرج)، كنت قد نفيت خروجاً فيما يستقبل"99.

ثالثا: الدّلالة السَّببيَّة

يغلب على مبحث العِلَّة طابع الفلسفة والنزعة العقلية والمنطق؛ من هنا لم يكن غريبا أنْ نجد الدّلالة السَّببيَّة الَّتي تتعلّق به حاضرة عند ابن جِنّي الَّذي عرف بنزعته العقلية وشغفه بالتأويل والتعليل، وعبد القاهر الَّذي كان يحاكي المنطق ويقدّم الحجج والبراهين العقلية ليثبت صحة مذهبه. وقد ظهرت الدّلالة السَّببيَّة عند كلّ منهما بشكل واضح وكانت في كثير من الأحيان تخدم موضوع الدّلالة وتفسّر لنا دلالات بعض الألفاظ ومعانيها.

وتُعدّ الدّلالة السّببيّة من الدَّلالات الجديدة التي لم يفرد لها اللُّغويون بابا خاصًّا بها، بل كانت تأتي عرضا ضمن معالجتهم لأصناف الدَّلالات الأخرى، علمًا بأنّ اللُّغويين الأوائل أولَوا مبحث العِلَّة جلَّ اهتمامهم. وهذا المبحث – وإنْ كان يغلب عليه طابع الفلسفة والنَّزعة العقليَّة والمنطق، إلّا أنّه كان في كثير من الأحيان– يخدم موضوع الدّلالة ويفسِّر لنا دلالات بعض الألفاظ ومعانيها.

ويقصد بها الدّلالة الَّتي تتعلّق بسبب وعِلَّة دلالة المفردة على معنى معين. وهذه الدّلالة تأتي مصاحبة لغيرها من الدَّلالات لا سيَّما المعجَميَّة منها والسّياقيَّة والنحوية. وقد آثرنا وضعها في مبحث منفرد لتَعرّض كل من ابن جِنّي وعبد القاهر لها.

أما ابن جني فمن المواضع الَّتي ظهرت فيها هذه الدّلالة قوله: ما هي العِلَّة في دلالة القول على الاعتقادات والآراء؟ ويعلّل ابن جِنّي ذلك بقوله: فأمّا تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا، فلأنّ الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول: من شاهد الحال، فلمّا كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولا، إذ كانت سببا له، وكان القول دليلا عليها، كما يسمى الشيء باسم غيره، إذا كان ملابسا له100.

وتمثّلت هذه الدّلالة عند ابن جِنّي في عدة مواضع من الكتاب من أهمها، عِلَّة دلالة القول على الاعتقادات والآراء، وعِلَّة تقديم الكلم على الكلام، وعِلَّة زيادة الميم في باب الأسماء، وعِلَّة جعل الأسماء من بين أنواع الكلمة الأخرى أصل الوضع في اللّغات، وعلل الفقه ووجوه الحكمة منها، والتّعليل النَّحوي وعلاقته بالمعاني؛ فالتّعليل النَّحوي –كما يصوره ابن جِنّي – ما هو إلا مجموعة من المعاني والدَّلالات بدليل تقبل النفس له واعتراف الحس به. ثمّ إنّ هذه المعاني موجودة في النفوس، مرتبطة بالطباع ومواطئة لها قبل وجود هذه اللُّغة. فكلّ عِلَّة نحويّة لها أصل مرتبط بمعنى معيّن، يقول سيبويه: "وليس شيئاً يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها"101.

أمّا بالنسبة لعبد القاهر فتمثّلت الدّلالة السَّببيَّة عنده في حديثه عن عِلَّة تقديم المحدَّث عنه بالفعل؛ إذ بيّن "أنّه آكد لإثبات ذلك الفعل له، فقوله: (هما يلبسان المجد)، أبلغ في جعلهما يلبسانه من أنْ يقال: (يلبسان المجد) فإنّ ذلك من أجل أنّه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديث قد نُوي إسناده إليه"102.

وعن عِلَّة وصف النكرات بالجمل إذْ يقول: "فمن ذلك أنْ تعلم من أين امتنع أنْ توصف المعرفة بالجملة، ولم يكن حالها في ذلك حال النّكرة الَّتي تصفها بها في قولك: (مررت برجل أبوه منطلق). وقالوا:

إنّ السبب في امتناع ذلك، أنّ الجمل نكرات كلّها، بدلالة أنّها تستفاد، وإنّما يستفاد المجهول دون المعلوم. قالوا فلما كانت كذلك كانت وفق النّكرة، فجاز وصفها بها، ولم يجز أنْ توصف بها المعرفة إذ لم تكن وَفقا لها"103.

وعِلَّة عدم جعل حذف المضاف إليه من ضمن المجاز الحكمي، إذْ بيّن أنّه "لا يجوز جعل باب ما حذف منه المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه من قبيل المجاز الحكمي، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف:82)؛ لأنّ المضاف المحذوف من نحو الآية في سبيل ما يحذف من اللَّفظ ويراد في المعنى، كحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ، إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حُذف كان في حكم المنطوق به"104.

وعِلَّة القول أنّ الاستعارة أبدا أبلغ من الحقيقة، وفي حديث عبد القاهر عن الاستعارة علَّل سبب القول إنّ الاستعارة أبدًا أبلغ من الحقيقة؛ "لأنّها نقل اللَّفظ عمّا وضع له في اللُّغة من شيء إلى شيء على أنْ يراد من معنى ذلك اللَّفظ شيء بوجه من الوجوه، بل يجعل كأنّه لم يوضع لذلك المعنى الأصلي أصلا"105. واستشهد بقول الرُّماني الَّذي يقول: "إنّ الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللُّغة على سبيل النقل"106.

ولكن تنبغي الإشارة إلى أنّ ابن جِنّي اهتم بهذا المبحث وعرض لذكره أكثر من عبد القاهر، وأفرد له عدة أبواب منها العلل الكلامية والعلل الفقهية.

رابعا: المعنى البلاغي

تنبغي الإشارة بداية إلى أنّ بعض المباحث البلاغيَّة تتشابك وتتقاطع مع بعض المباحث السّياقيَّة والنَّحويَّة؛ وتبعا للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة وضعت بعض المباحث كالتَّقديم والتَّأخير والحذف ضمن حيّز الدّلالة السّياقيَّة والنَّحويَّة والبلاغيَّة. إذ تتعلّق مثل هذه المباحث الواسعة بالأبواب النَّحويَّة كتقديم

الفاعل أو المفعول أو الخبر أو الظرف، كما تتعلّق ببعض المباحث السّياقيَّة كالتأويل والتقدير حسب السّياق، كما تتعلّق بالمباحث البلاغيَّة لا سيَّما ما يتعلّق منها بالأغراض والمعاني الَّتي تفيدها هذه المباحث.

وقد ظهرت الدّلالة البلاغيَّة أو المعنى البلاغي عند ابن جِنّي إلا أنّه لم يتوسّع فيها كما هو الحال عند عبد القاهر الجُرجانيّ الَّذي عرض لمباحث البلاغة وأولاها اهتماما كبيرا إذا قورن بابن جِنّي؛ فأفرد لها فصولا وأبوابا، وكانت محورا رئيسا من المحاور الأساسيّة الَّتي بنى عليها كتابه؛ إذ كان يعرض لها بين الفينة والأخرى، ويجعل منها حججا وبراهين في ردوده ومناقشته لخصومه.

وتمثّلت الدّلالة البلاغيَّة أو المعنى البلاغي عند ابن جِنّي في حديثه عن المجاز. وقد عبر محمد مشبال عن جهود ابن جِنّي في البلاغة العربيَّة بقوله: "ويعد تراث ابن جِنّي أحد المصادر الَّتي شكلت دوحة البلاغة العربيَّة وشاركت في بناء أصولها. لقد كانت جماليات اللُّغة العربيَّة إطارا للتفكير البلاغي عند ابن جِنّي على نحو ما شكل القرآن والشعر إطارا لهذا التفكير107.

وتمثّلت الدّلالة البلاغيَّة عند عبد القاهر في حديثه عن الكناية والاستعارة والمجاز؛ إذ عرف كلا منها وبيّن فائدتها في إبراز المعنى وتوضيحه "اعلم أنَّ لهذا الضّرب اتساعا وتفننا لا إلى غاية، إلا أنَّه على اتساعه يدور في الأعم على شيئين: الكناية والمجاز"108. وقد أشار عبد القاهر بتناوله للمجاز إلى ما عرف في الدِّراسات النَّصية الحديثة بتفتح النَّص، يقول عبد الله الغذامي: "وكما يقول التشريحيون: في البدء كان المجاز، ومن المجاز كتحول لغوي تتولد دلالات اللُّغة، أو يصل إلى ما يسميه الجُرجانيّ بالغرض، وهو مرحلة ثالثة من مراحل تفتح النَّص"109.

وسبق عبد القاهر بتعريفه الدقيق للاستعارة ما جاء به اللُّغويون المحدثون، إذ تناولها على نحو وظيفي، يقول محمد مفتاح إنّ دراسة الاستعارة تتجاوز عملية التحليل اللُّغوي لها؛ لأنّها ليست تعبيرا عمّا هو كائن وحسب، ولكنها تخلق ما ليس بكائن أيضا110. وعلق على مبحث الاستعارة عدنان رسلان؛ إذ بيّن أنّ قيمة الاستعارة تتحدّد بالموهبة الَّتي ابتدعتها وبموقعها من السّياق الَّذي وردت فيه وما تحمله من دلالات فهذان شرطان أساسيان؛ لتكون الاستعارة قمينة بهذه النظريَّة الإنسانية111.

وفي تحليل عبد القاهر المشهور للآية القرآنية: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: 4) نظر إلى العلاقات الَّتي ترتبط بها الاستعارة فيما بينها، وهذا ما أشار إليه غير واحد من المحدثين "فالاستعارة لا تولدها عملية إبدال كلمة بأخرى، وإنّما تولدها طبيعة العلاقات الَّتي يؤسس لها السّياق الشعري، وبالتالي فإنّها لا تنعكس في الاستبدال، ولكنها تحصل من التفاعل بين بؤرة المجاز وبين الإطار المحيط بها، وهذا يشير إلى أنّ النَّص بكامله يمكن أنْ يشكل انزياحا لغويا وليس جمله أو كلماته منفصلة، فالنَّص يمكن أنْ يشكل استعارة لغوية بمقدار ما يحقق من انسجام بين الكلمات المستعارة وسياقها"112.

وتمثّلت الدّلالة البلاغيَّة عنده في بيانه لأصول التَّشبيه والتَّمثيل وأنواع المجاز، إذ بيّن عبد القاهر أنّ للمشبه والمشبّه به أصلين، وأنّ للمجاز نوعين: مجاز يكون في نفس اللَّفظ وذات الكلمة، كقولك: (رأيت أسدا)، ومجاز تكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصودا في نفسه ومرادا من غير تورية كقوله تعالى: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ} (البقرة:16)113.

وتمثّل المبحث البلاغي عند عبد القاهر في حديثه عن المعاني والأغراض الَّتي يفيدها التَّقديم والتَّأخير إذ إنّه لم يكتفِ بالقول إنّ التَّقديم والتَّأخير إنّما جاء لمجرّد العناية والاهتمام بل نظر إلى ما هو أعمق من ذلك؛ فنظر إلى مبعث هذه العناية ومن أين أتت؛ فثمّة أمر هو أشمل وأعمّ من الجملة وما تحويه من تقديم وتأخير، ألا وهو المعنى المحيط بالجملة والأسلوب الَّذي تنطوي عليه فالمهمّ عند عبد القاهر هو المعنى المحيط بالتَّقديم والتَّأخير، ومنه أتى المعنى الفرعي الَّذي هو العناية والاهتمام114.

خاتمة

تتبّع البحث الدرس الدّلالي عند ابن جِنّي في كتابه الخصائص عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز، ووازن بينهما ضمن معطيات الدرس الدلالي الحديث، وخلص إلى النتائج الآتية:

- أنّ كتاب الخصائص لابن جِنّي وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر طرقا موضوع الدّلالة وتعمَّقا فيه بناء على ما قرّره مؤلّفا الكتابين؛ فكتاب الخصائص مبني على إثارة المعاني، وتقرير حال الأوضاع

والمبادئ. وكتاب دلائل الإعجاز غرضه بيان ما يشكل، وحلّ ما ينعقد، والكشف عمّا يخفى، واستظهارا على الشبهة، واستبانة للدّليل.

- عرض كلّ من ابن جِنّي وعبد القاهر لقضيَّة الدَّالّ والمدلول؛ وقد تباينت مواقفهما تجاه ذلك؛ أمّا ابن جِنّي فقد جمع بين رأيين متناقضين عندما قال باعتباطية اللُّغة، ثمّ راح يثبت العلاقة الطبيعيّة بين اللَّفظ ومدلوله. في حين أنّ عبد القاهر بدت نظرته لهذه القضيَّة صارمة؛ إذ رفض القول بوجود علاقة طبيعيّة بين اللَّفظ ومدلوله، وأصرّ على القول باعتباطيّة اللُّغة.
- أثبت ابن جِنّي أنّ للصّوت المفرد دلالة عندما قال بمناسبة بعض الأصوات لمعانيها كما هو الحال في (قضم) الَّتي تستخدم للأشياء الصلبة، وخضم الَّتي تستخدم للأشياء الليّنة، ليثبت بذلك أنّ ثمّة وحدة دلاليَّة أصغر من الكلمة (المورفيم) تحمل دلالة ألا وهي الصَّوت المفرد؛ ليسبق بذلك ما جاء به علماء اللُّغة المحدثون ممن قالوا بدلالة الصَّوت المفرد. في حين أنّ عبد القاهر لا يستسيغ مثل هذا الموقف فلا قيمة للصّوت عنده ما لم يوضع في سياق معين.
- أقام كلّ من ابن جِنّي وعبد القاهر – حالهما كحال النحاة الأوائل– علاقة مباشرة بين المعنى والإعراب؛ إذ جعلا منه سببا رئيسا في تحديد المعنى على نحو دقيق؛ إلا أنّ عبد القاهر توسَّع في هذه الفكرة؛ ليجعل أساس النَّظم والمعنى المترتب عليه هو توخّي النَّحو.
- توسّع كلّ من ابن جِنّي وعبد القاهر في نظرتهما للسّياق بنوعيه: سياق الحال (المقام) وسياق المقال؛ ليكونا بذلك قد سبقا ما جاءت به النَّظريّات الحديثة. وهما لم يشيرا إليه مجرّد إشارة بل إنّهما توسّعا فيه، ودرسوه على نحو شمولي. إلا أنّ ابن جِنّي راعى سياق الحال واهتم به أكثر من عبد القاهر، في حين أنّ عبد القاهر غلب عليه الاهتمام بالسّياق المقالي فجاء مصاحبا لغالبية مفردات الكتاب؛ فهو يمثّل معنى النَّظم إنْ لم يكن النَّظم نفسه.
- ثبت عند ابن جِنّي وعبد القاهر أنّ للزمن دلالة؛ وذلك في حديثهما عن دلالة الأفعال والظروف والنفي والشَّرط والصِّفة المشبّهة. واستطاعا بحديثهما عن العِلَّة أو السبب الكشف عن دلالات لم تكن لتتأتّى لولا بيان وتتبّع السّبب الَّذي جاءت من أجله الظّاهرة أو القضيَّة اللُّغويّة.

- طرق كلّ من ابن جِنّي وعبد القاهر مباحث مختلفة من علم البلاغة، وأثبتوا أنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الَّذي هو جوهر نظريَّة الدّلالة لا سيَّما مبحث المجاز، إلا أنّ عبد القاهر توسّع في مباحث البلاغة أكثر من ابن جِنّي؛ فطرق العديد من مباحثها: كالاستعارة، والكناية، والتَّمثيل. كما أنّه لم يكتف بالنظر إلى المعاني الظاهرية لهذه المباحث، بل تناول المعنى العميق لها بعد أنْ درس العلاقات الَّتي يحتكم إليها ذلك المعنى؛ لذا كانت نظرة عبد القاهر إلى الجانب البلاغيّ من هذه الدِّراسة أدق من ابن جِنّي وأكثر تعمّقا.

الحواشي

1. ينظر: الخصائص، ج1 ص 32.
2. دلائل الإعجاز، ص34.
3. ينظر: الخصائص، ج1،ص44.
4. ينظر: الخصائص،ج1، ص65.
5. ينظر: عبد الرحمن أيوب، ملاحظات حول دروس في علم اللُّغة لدي سوسير، ص70.
6. الخصائص، ج1، ص 65.
7. الخصائص، ج1، ص65.
8. علم اللُّغة العام، سوسير، ص 84-85.
9. علم اللغة العام، ص 28.
10. سيزا قاسم، أنظمة العلامات في اللُّغة والأدب والثقافة، ص23. وينظر: نظريَّة الدّلالة عند أبي الفتح عثمان بن جني في ضوء النقد السيميائي المعاصر، عدنان رسلان، 2007، ص 254.
11. علم اللُّغة العام، ص88.
12. إميل بنفست، (1981م)، سيميولوجيا اللُّغة، ترجمة سيزا قاسم، مجلة فصول، القاهرة، العدد 3، المجلد 1، إبريل، ص64.
13. أنظمة العلامات في اللُّغة والأدب والثقافة، ص30.
14. أولمان، ستيفن الكلمة، ترجمة كمال بشر، مصر- القاهرة، مكتبة الشباب، 1975، ص 63-64.
15. ينظر: الكلمة، ص 63-64.
16. علم اللُّغة العام، ص85.
17. دلائل الإعجاز، ص52.
18. دلائل الإعجاز، ص54
19. علم اللُّغة العام، ص 84-85.
20. علم اللغة العام، ص 97- 101.
21. دلائل الإعجاز، ص 412 .413.

22. ينظر: فاضل، تامر، (1994)، اللُّغة الثّانية، (ط1)، لبنان- بيروت: المركز الثقافي العربي، 196.
23. الخصائص ، 1/46-47.
24. يُقَالُ: غاطَتِ الأنساعُ فِي دَفِّ الناقةِ إِذا تَبَيَّنَتْ آثارُها فِيهِ. لسان العرب، 365/7.
25. الخصائص، 1/ 23.
26. الخصائص، 33/1.
27. الخصائص، 2 / 157.
28. ينظر: الخصائص ، 2/ 157- 162.
29. الخصائص ، 2 / 162.
30. الخصائص ، 163/2.
31. الخصائص، ج2 ، ص 146.
32. ينظر: الخصائص، 2 /150.
33. الخصائص، ج2 ، ص 162.
34. ينظر: الخصائص، 2 / 166- 168.
35. خضور، نينيت، (1988م)، خصائص العربيَّة في خصاص ابن جني، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللُّغة العربيَّة، ص 173، وينظر: نظريَّة الدّلالة عند أبي الفتح عثمان بن جني في ضوء النقد السيميائي المعاصر، عدنان رسلان، 2007، ص 210.
36. الخصائص، ج2، 373.
37. الخصائص، ج3، ص 269.
38. دلائل الإعجاز، ص49.
39. دلائل الاعجاز، ص 408.
40. حسان، تمام، (1982م) الأصول دراسة إبستيمولوجية الفكر اللُّغوي عند العرب، مصر- القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص81.
41. الخصائص،321/1
42. الخصائص،ج3، 259.
43. الدّلالة اللُّغوية عند العرب، ص191.
44. الخصائص، ج3 ، ص266- 268
45. الخصائص ،ج1، ص225.
46. الخصائص،ج1، ص226.
47. الخصائص، 239/1.
48. دلائل الإعجاز، ص 43-44.
49. علم اللُّغة العام، ص135.
50. علم اللغة العام، ص 135.
51. دلائل الإعجاز، ص44.
52. دلائل الإعجاز، ص47 ـ48.
53. عبد اللطيف محمد حماسة (1983)، النَّحو والدّلالة، ط1، القاهرة: مطبعة المدني، ص 95، 173.
54. ينظر: دلائل الإعجاز، ص 179 ـ ص183.
55. دلائل الإعجاز، ص199.

56. دلائل الإعجاز، ص224.
57. ينظر: دلائل الإعجاز، ص316، ص 317.
58. دلائل الإعجاز، ص187.
59. دلائل الإعجاز، ص192-193.
60. الخصائص، 34/1.
61. ينظر: الخصائص، 27/1.
62. الخصائص ، ج1،ص27.
63. ينظر: الخصائص ، 35/1.
64. الخصائص ، 280/1.
65. الخصائص ، 312،313/1
66. الخصائص ، 1/ 314.
67. دلائل الإعجاز، 55.
68. حسان، تمام (1955م)، مناهج البحث في اللُّغة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 18.
69. دلائل الإعجاز، ص30-31.
70. دلائل الإعجاز، ص 172.
71. دلائل الإعجاز، ص87.
72. ينظر: دلائل الإعجاز، ص 223.
73. ينظر: علم اللُّغة العام، ص134.
74. حسان، تمام، الأصول، ص 325.
75. النَّحو والدّلالة، ص53.
76. الخصائص، ج1، ص33.
77. بنو رشدان هم حيّ من جهينة، منهم بسبس بن عمرو. وقد غير الرسول – صلى الله عليه وسلم – لفظة الغيّ إلى الرشد، ففي سنن أبي داود: "وسمّى بني مغوية بني رشدة". ينظر: سنن أبي داود في (باب تغيير الأسماء) من كتاب الأدب.
78. الخصائص،1/ 250،251.
79. الخصائص ، 134/2.
80. الخصائص، 372/1.
81. ينظر: دلائل الإعجاز، ص259، 261.
82. ينظر: دلائل الإعجاز، ص 444.
83. ينظر: الخصائص ، 245/1، 246.
84. ينظر: الخصائص، 248/1.
85. ينظر: الخصائص ، 346/1.
86. ينظر: معنى المعنى عند عبد القاهر الجُرجانيّ، ص 186
87. مصطفى، عواطف كنوش، (2007م) الدّلالة السّياقيَّة عند اللُّغويين، ط1، دار السياب، ص 168.
88. الدلالة السياقية عند اللغويين، ص 168
89. دلائل الإعجاز، 45.

90. ينظر: الخصائص، 2/ 269- 272.

91. دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجُرجانيّ، ص 175.

92. عبد الكريم، أحمد إسماعيل، الدَّرس اللُّغوي عند عبد القاهر الجُرجانيّ في ضوء الدِّراسات اللُّغوية الحديثة، ص 16.

93. الدّلالة اللُّغوية عند العرب، 134، 135.

94. الخصائص ، 395/1.

95. الخصائص ، 31/2،الهامش .

96. دلائل الإعجاز، ص 116.

97. دلائل الاعجاز، ص 174.

98. قائل البيت هو شمر بن عمرو الحنفي. ينظر: خزانة الأدب، 173/1. ورواه سيبويه في الكتاب، 416/1.

99. دلائل الإعجاز، ص277.

100. ينظر: الخصائص، 21/1.

101. الخصائص، ج1،ص53.

102. دلائل الإعجاز، ص 132.

103. دلائل الإعجاز، ص 200.

104. دلائل الإعجاز، ص 301-302.

105. دلائل الإعجاز، ص 432- 433.

106. الرماني، علي بن عيسى، (1976م) النكت في إعجاز القرآن، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط3، القاهرة، دار المعارف بمصر، ص79.

107. مشبال، محمد، (1999م)، البلاغة وحكمة اللُّغة، مجلة فكر ونقد، المغرب، الرباط، العدد 17، السنة الثّالثة، مارس، ص77.

108. دلائل الإعجاز، ص66.

109. الغذامي، عبد الله، (1994م) المشاكلة والاختلاف، ط1، لبنان، بيروت، المركز الثقافي العربي، ص37.

110. تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، ص117.

111. رسلان، عدنان، (2007م)، نظريَّة الدّلالة عند أبي الفتح عثمان بن جني في ضوء النقد السيميائي المعاصر، رسالة دكتوراة، إشراف ماجد حمود، إيداع من جامعة دمشق، ص163.

112. جابر، يوسف حامد، (1999م)، تحليل الخطاب الشعري بين النظريَّة والتطبيق عرض ومناقشة، مجلة علامات في النقد، جدة، المجلد 10،جزء 34، ديسمبر، ص166.

113. دلائل الإعجاز، ص 295.

114. ينظر: دلائل الإعجاز، 131- 137.

قائمة المصادر والمراجع

1. إميل بنفست، (1981م)، سيميولوجيا اللُّغة، ترجمة سيزا قاسم، مجلة فصول، القاهرة، العدد 3، المجلد 1، إبريل، ص64.

2. أولمان، الكلمة، ترجمة كمال بشر، مصر– القاهرة، مكتبة الشباب، 1975.

3. البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط4، 1977م.

4. تمام حسان، مناهج البحث في اللُّغة، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1955م.

5. تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية الفكر اللُّغوي عند العرب، مصر– القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.

6. جابر، يوسف حامد، تحليل الخطاب الشعري بين النظريَّة والتطبيق عرض ومناقشة، مجلة علامات في النقد، جدة، المجلد 10،جزء 34، ديسمبر، 1999م.

7. ابن جِنّي، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2.

8. خضور نينيت، خصائص العربيَّة في خصاص ابن جني، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللُّغة العربيَّة، 1988م.

9. أبو داود، سنن أبي داود، ت: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430هـ – 2009م.

10. الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1976م.

11. سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ – 1988م.

12. سيزا قاسم، أنظمة العلامات في اللُّغة والأدب والثقافة، مصر، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، 2002م.

13.عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ت محمود شاكر، جدة، دار المدني، ط3، 1992م.

14.عبد الكريم، أحمد إسماعيل، الدَّرس اللُّغوي عند عبد القاهر الجُرجانيّ في ضوء الدِّراسات اللُّغوية الحديثة، ص 16.

15.عبد الكريم مجاهد، الدّلالة اللُّغوية عند العرب، 1988م.

16.عبد اللطيف محمد حماسة، النَّحو والدّلالة، القاهرة: مطبعة المدني، ط1، 1983م.

17.عبد الله الغذامي، المشاكلة والاختلاف، لبنان، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1 1994م.

18.عدنان رسلان، نظريَّة الدّلالة عند أبي الفتح عثمان بن جني في ضوء النقد السيميائي المعاصر، رسالة دكتوراة، إشراف ماجد حمود، إيداع من جامعة دمشق، 2007م.

19.فاضل تامر، اللُّغة الثّانية، لبنان– بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1994،1م.

20.فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، العراق، جامعة الموصل، 1988م.

21. محمد مشبال، البلاغة وحكمة اللُّغة، مجلة فكر ونقد، المغرب، الرباط، العدد 17، السنة الثّالثة، مارس، 1999م.

22.محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، بيروت – الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط (3)، 1992م.

مصطفى عواطف كنوش، الدّلالة السّياقيَّة عند اللُّغويين، دار السياب، ط1، 2007م